

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

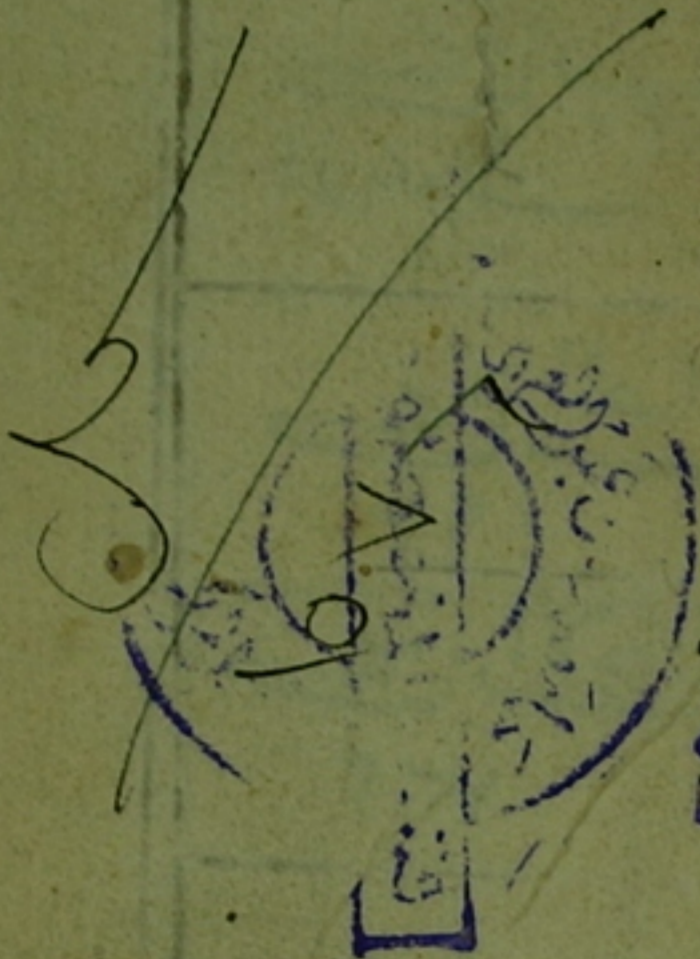
١٥٧٦

المفتوح والدراسة ج ٢



العقود الدررية في تنقيح الفتاوى الحامدية
الجزء الثاني

الفتاوى الحامدية
فقه الحنفية



مكتبة ومطبعة النهضة الحامدية

ص. ب. ١٠٠ - مكة المكرمة

ت - ٢٥٧٧٢

٢٢

بطاقة فهرس وطاقات رقم

اسم الكتاب: العقود الدررية في تنقيح الفتاوى الحامدية الجزء الثاني

اسم المؤلف: محمد احمد (ابن عابد)

تاريخ التأليف: ١٢٢٦ هـ

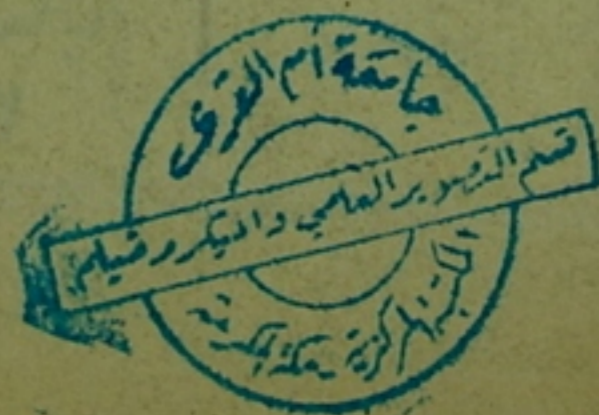
تاريخ خطه ونوطة: ١٢٢١ هـ

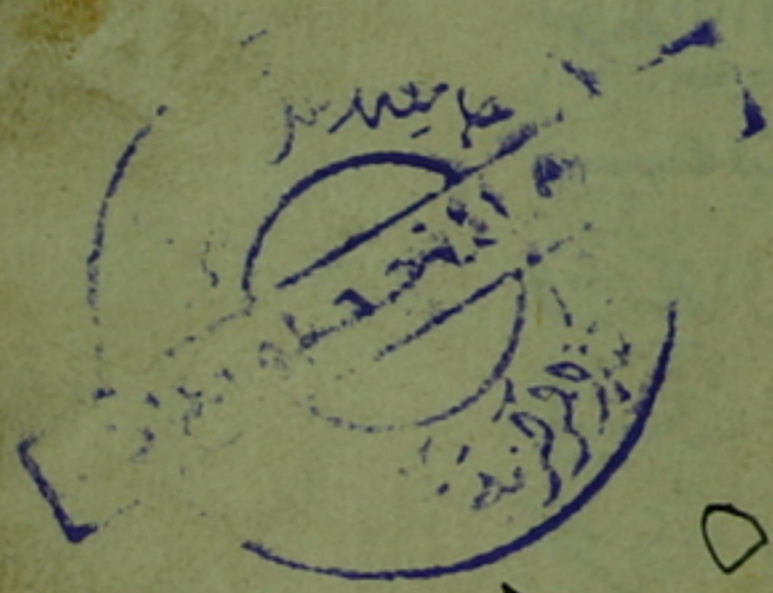
عدد الاجزاء: ١١

عدد الصفحات: ٩٠٤ وكل صفة ١٩

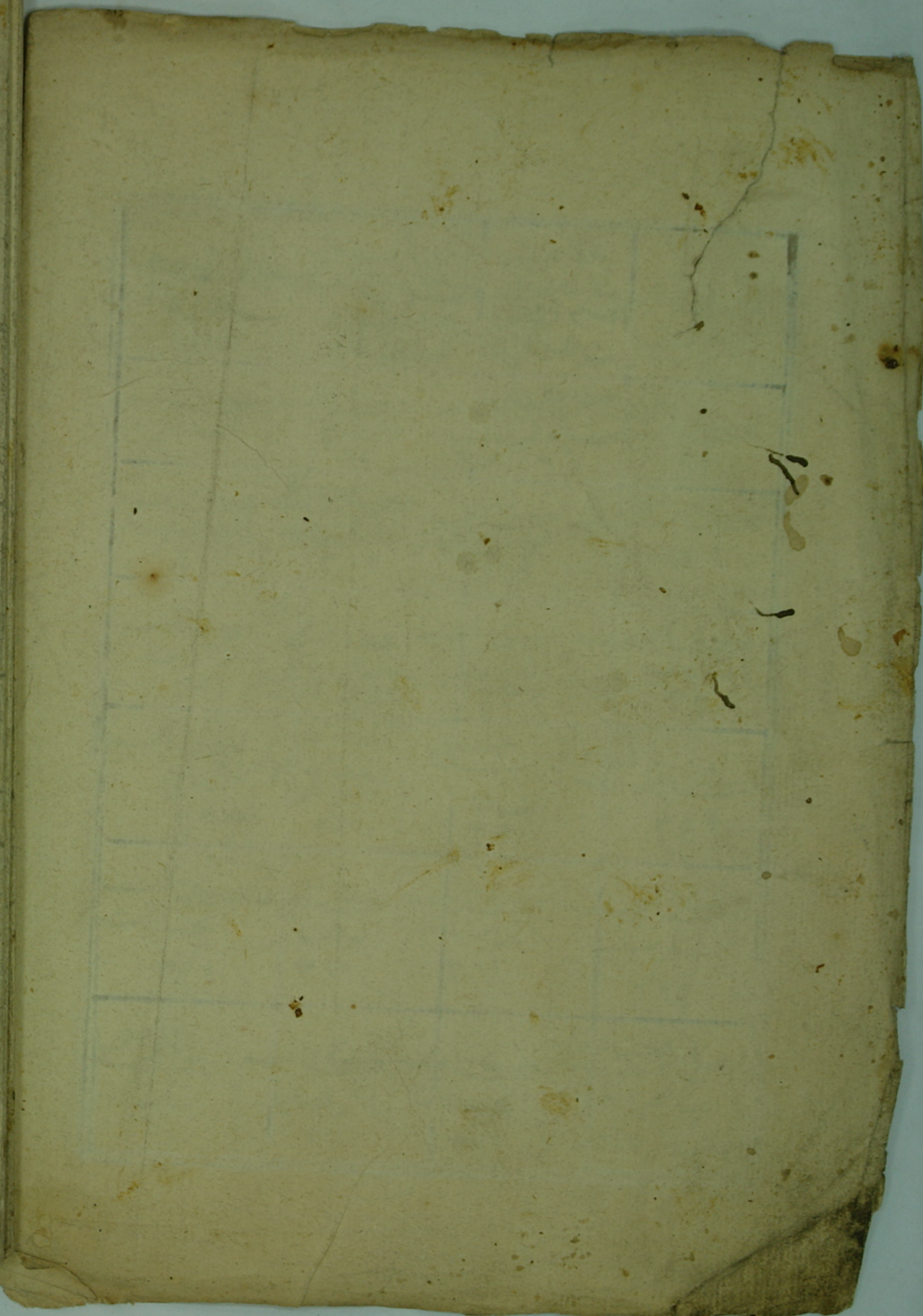
المقاس: ٩ × ١٥ سم

الرأى: مطبوع عدة طبعات في مكة المكرمة





١٥٧



بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الدعوى

سئل في البراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى **الجواب** لا يمنع الدعوى به كما في الاشباه معزيا للبرازية **سئل** فيما اذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بان البناء الموجود بها القاييم بارضها الجارية في الوقف بناه له وكيله فله ان في الارض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فاجاب المتولى بان البناء لجهة الوقف بناه هو بمال الوقف للوقف بعد انهدم بنائها الاول الذي كان للخارج المذكور واقام كل بيئنة شرعية على دعواه فهل تقدم بيئنة الخارج **الجواب** حيث الحال ما ذكر تقدم بيئنة الخارج لانها اكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبيئنة الخارج اولى من بيئنة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والجر والدرر والزليعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار واقام واحد منها البيئنة انها داره يقضى بها المدعى لان البناء يكون من بعد اخرى ولم يكن في معنى النتائج فيقضى به للخارج اهو اقول وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض

البيئنة

البيئنة التي ذكرتها ملخصة من كتاب شيخ غانم البغدادي وان هذا هو المفتى به وقد صرح في البحر في اول ما يدعيه الرجل ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فاشتهر على الالسنه ان بيئنة الوقف مقدمة ليس على اطلاقه اذ هو خلاف المفتى به **سئل** فيما اذا اسرقت لزيد دابة معلومة ثم وجدها بيد عمر فادعاهما لدى القاضى بمقتضى انها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها فقدت منه منذ كذا او اجاب عمر وانه ابتاعها من رجل سماه ومحمد دعوى زيد فاقبت زيد دعواه على الوجه المذكور بالبيئنة الشرعية في وجه عمر وحكم له القاضى بعد ما حلف زيد بالله ان الدابة المذكورة لم يخرج عن ملكه ببيع ولا بهبة ولا بوجه من الوجوه الشرعية وانها باقية في ملكه الى يوم تاريخه ولم يثبت عمر ودعواه فهل يكون الحكم المزبور واقعا موقعه الشرعي **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف الملاك من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمر مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع على زيد ولا منعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارث من بعده ويترك في يد المتصرف لان الحال شاهد

الجواب نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من
اهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد سنة وثلاثين سنة الا
ان يكون المدعى غائبا او صيبا او مجنوناً وليس لها ولي او المدعى
عليه امير جائر يخاف منه كذا في الفتاوى العتابية وقال
في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم
يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى
مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً وفي الخلاصة رجل تصرف
في ارض زمانا ورجل اخر يري تصرفه فيها ثم مات المتصرف
ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر
في الفتوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث
سنين وهو في المصر بطل حقه الا ان هذا مجور فلا ينفذ فيه
قضاء قاض فان رفع الى قاض اخر فان الثاني يبطل قضاء الاول
ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم سنين ولم تطلب
المهر المفروض كذا في قاضو خان جامع الفتاوى من اول كتاب
الدعوى لكن في حاوى الذاهدى من الدعوى ان الرواية في عدم
سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراض الموقوفة والمنثلة
وما يحتاج في ابقائه الى الانفاق والمرجة الى ان قال لكن
افتي المتأخرون بذلك فيما بعد ذلك ثلثين سنة في كل ما كونه

اوسط الروايات الثلاث وخير الامور اوساطها ولكون
كلها مستوية في ملك الله تعالى وارجع الى الحاوى في هذا المحل
فان فيه فوائد جمعة وقد افتر العلامة شيخ الاسلام
ومفتي الانام عبد الله افندي المفتي العام بالممالك العثمانية
على سؤال رفع اليه في بعض عقار في يد زيد يتصرف فيه
بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة
وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والان قام
متولى وقف يريد ان يدعى عليهم بان ذلك العقار من
مستغلات الوقف واتي بيينة تشهد بدعواه فهل
للقاض ان ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك
الشهادة اجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير
عفى عنه وفي هذه الصورة ان اسمع القاض تلك الشهادة وحكم
بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل
ينفذ حكمه وتعتبر حجته ام لا وما يلزم ذلك القاض اجاب
لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويغزل كتبه الفقير
عبد الله عفى عنه انتهى ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف
زيد المذكور المدة المزبورة قال في فتاوى الولوالجي رجل
تصرف زمانا في ارض رجل اخر راي الارض والتصرف ولم يدع
ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولله فترك